﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيۡهِ رِزۡقُهُۥ فَلۡيُنفِقۡ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَاۚ سَيَجۡعَلُ ٱللَّهُ بَعۡدَ عُسۡرٖ يُسۡرٗا ٧﴾ [الطلاق: 7]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

تفصيلُ حالاتِ المُيـاسَـرَة والمُعاسَرَة

ترتبط الآيةُ الكريمة بما قبلَها ارتباط التَّفصيل بالإجمال؛ ذلكَ أنَّ المُعاسرة لمّا كانت غالبًا في ترك السَّماح، وكان ترك السَّماح من خوف الإعدام؛ نبّه سبحانه على أنَّ ذلك ليس بعذر بتقسيم النّاس إلى موَسَّع عليه وغيره، ولأنَّ الأليق بالموَسَّع عليه أن يوَسِّع، ولا يُسيء الظّنَّ بربِّه، وقد جَرَّب رِفْدَهُ، وأنَّ المُقْتِر عليه لا ينبغي أن يَفْعَل فِعْلَ مَن يخافُ أن يُخْلَف وعدُه، فقال شارحًا للمُياسَرة: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ﴾، أي: ذو مالٍ واسعٍ، ولم يكلِّفْهُ سُبْحانَهُ جميعَ وُسْعِهِ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿سَعَةٖ﴾: (وسع) كلمةٌ تدلُّ على خلاف الضّيق والعُسْر، يقال: وسع الشَّيء واتَّسع، والوُسْعُ: الغِنى، واللّهُ الواسعُ، أي: الغنيُّ، والوُسْعُ: الجِدَةُ والطّاقة، وهو يُنْفِقُ على قدر وُسعه، وقال تعالى في السَّعة: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ﴾، وأوسَعَ الرَّجل: كان ذا سَعَةٍ، والهاءُ عِوَضٌ من الواو، ويقال: إنَّه لفي سَعة من عَيْشه[2].

2) ﴿قُدِرَ﴾: (قدر) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مبلَغِ الشَّيء وكُنْهِه ونِهايَتِه[3]، وقدر على عياله قدرًا، مثل: قتَر، وقُدِر على الإنسانِ رِزْقُه قدرًا، مثل: قتر[4]، ومعنى ﴿قُدِرَ عَلَيۡهِ﴾، أي: ضيِّق عَلَيْهِ[5].

(1) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 162.
(2) ابن منظور، لسان العرب: (وسع).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قدر).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (قدر).
(5) الهروي، تهذيب اللغة: (قدر).

3) ﴿يُكَلِّفُ﴾: (كلف) أصل صحيح يدلُّ على إيلاعٍ بالشَّيء وتعلُّقٍ به[1]، ومِنهُ التَّكْليف، وهوَ مصدر: كلفت الرَّجل؛ إذا ألزمتَهُ ما يشقُّ عَلَيْهِ، مَأْخوذ من الكَلَف الَّذي يكون في الوَجْه، وهوَ في اصْطِلاح الأصوليّين: إلْزامُ ما فيهِ كُلْفَة، فالمندوب على - هذا التَّعريف - لَيْسَ مُكَلَّفًا بِهِ؛ لعدم الإلْزام فيهِ، ومثلُهُ: المكروهُ، أو أنَّ التَّكليفَ: طلبُ ما فيهِ كلفةٌ، فيدخُلُ فيه المندوبُ والمكروهُ؛ لأنَّ كلًّا مِنْهما مطلوبٌ فِعْلُه، أو تركُهُ على سبيلِ الأولويَّةِ، وإنَّما سُمّي الأمر تكليفًا؛ لأنَّه يُؤَثِّر في المأمور تغييرَ الوجهِ إلى العُبوسَة، وهو الانقباضُ لكراهَةِ المَشَقَّة[2].

4) ﴿عُسْرٍ﴾: العُسْرُ: نقيض اليُسر، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشرح: 5 - 6]، والعُسْرَةُ: تَعَسُّرُ وجودِ المالِ، قال تعالى: ﴿فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: 117]، وقال سُبحانَهُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: 280]، وأعْسَرَ فلانٌ بمعنى: أضاق[3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

النَّفقة على قدْرِ الاسْتِطاعَةِ والوُسْعِ

في الآية الكريمة الإشارةُ إلى حالاتِ النَّفقة، فالنَّفقة لكلٍّ مِن الموسِر والمُعْسِر على قَدْرِ ما يَسْتَطيعُ، فاللّه تَعالى لا يُكَلِّف نفسًا إلّا ما تُطيق[4]، مَع الوَعْدِ باليُسْرِ في قابِلِ الأيّام.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

نكتةُ فصلِ الآية عن سابِقَتِها:

إنفاقُ المُسْلِم مقيّدٌ بالسَّعة

فُصِلت الآية عن سابقتها؛ لأنَّ هذه الآية تُعَدُّ تذييلًا على وجهِ البيانِ لِما سبَقَ مِن أحكامِ الإنفاق على المعتدّات والمرضعات بِما يعمّ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (كلف).
(2) الكفوي، الكليات: (كلف).
(3) الراغب، المفردات: (عسر).
(4) المراغي، تفسير المراغي: 28/ 145.

ذلك، ويعمّ كلَّ إنفاقٍ يُطالَب به المُسْلِم مِن مفروض ومندوبٍ، أي: الإنفاق على قَدْرِ السَّعة[1].

معنى اللّام في ﴿لِيُنفِقْ﴾:

اللّام في ﴿لِيُنفِقْ﴾ هي اللّام الجازمة، وهي لامُ الأمْرِ، وتُسَمّى لامَ الطَّلب[2]، وقُرِئَ شاذًّا (ليُنفقَ) - بالنَّصْب - على أنَّ اللّام تعليليَّةٌ بمعنى (كي)، وتقدير الكلام: شَرَعْنا ذلك ليُنْفِقَ[3].

دلالةُ الأمْرِ بالإنفاقِ:

الإنفاقُ واجِبٌ على الأبِ

دَلَّ الأمْرُ في الآيةِ عَلى الوُجوبِ والإلزام، فالمرادُ: ليُنْفِقْ كلُّ واحِدٍ مِن الموسِرِ والمُعْسِرِ ما يَبْلُغُه وُسْعُه، والظَّاهر أنّ المأمورَ بالإنفاقِ الآباءُ، ومِن هنا عُدّت هذه الآيَةُ أصلًا في وجوبِ النَّفقة على الأبِ[4].

نكتَةُ إضافَةِ ﴿ذُو﴾ إلى ﴿سَعَةٍ﴾:

أهلُ التَّوسِعَة في المالِ مأمورونَ بالإنْفاقِ

في التَّعْبير بـ ﴿ذُو سَعَةٍ﴾ إشارةٌ إلى أنَّ هؤلاء مِن أهلِ التّوسِعَة، ومِن ثَمَّ أُمِر أهلُ التَّوسعة أن يُوَسِّعوا على نِسائهم المُرضِعات على قَدْرِ سعَتِهم، فكأنَّ إضافَةَ ﴿ذُو﴾ إلى اللَّفظة أشارت إلى شيءٍ ثابتٍ في المُخاطَب بدلالةِ مَعْنى (صاحب)؛ لذا فسَّر البقاعيُّ التَّركيب، فقال: "أي: مالٍ واسِعٍ"[5].

نكتَةُ تنكيرِ ﴿سَعَةٍ﴾:

تحقُّق السَّعة بأيَّة كيفيّة مدعاةٌ للإنفاق

جاء التَّنكير في لفظةِ ﴿سَعَةٍ﴾ بيانًا لِعُموم السَّعة، أي: إن وُجِدَت سعَةٌ أيّةُ سعَةٍ؛ فلا يبخَل الأزواجُ على المُطَلَّقات، وأيضًا فإنَّ التَّعريف قد يتوهَّم فيه مَعْنى الاستغراق، وهَذا خلاف المَقْصود، فكان التَّنكيرُ هو الأوفَقَ لِسياقِ المَوْقِف.

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 330.
(2) محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: 4/ 318.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 335.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 335.
(5) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 162.

معنى ﴿مِّن﴾ ودلالتُها:

السَّعة توجِبُ الإنفاقَ وإنْ كانَ عَلى التَّبعيض

اختلَف في ﴿مِّن﴾ ما بينَ الابتِدائيَّة والتَّبعيضيَّة، فابنُ عاشورٍ يَرى أنَّها ليسَت التَّبعيضيَّة، وإنَّما هي الابتدائيَّة؛ لأنَّ الإنفاق يصدرُ عَن السَّعة في الاعتبار، وليسَت (مِن) هذهِ كـ (مِن) التي في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: 3]؛ لأنَّ النَّفقة هنا لَيْسَت بعضًا مِن السَّعَة[1]، غير أنَّ الآية تحتمل التَّبعيض، أي: فَلْيُنْفِق مِن بَعْضِ ما أعطاهُ اللّهُ تَعالى، قال البقاعيُّ: "ولم يُكَلِّفْهُ سُبْحانَه جميعَ وُسْعِه، بل قال: ﴿مِّن سَعَتِهِۦ﴾ التي أوْسَعَها اللّهُ عليه"[2]، والمفهومُ مِن كلامهِ دلالَةُ التَّبعيض بقرينة "لَم يُكَلِّفه جميعَ..."، وأيضًا فإنَّ التَّبعيض في (من) علامتُه وضعُ لفظَةِ (بعض) مكانَها، وهوَ هنا جائِزٌ، فيَجوز أن نقولَ تَفسيرًا لـ (من)؛ لِيُنْفِق بعضَ سَعَتِهِ.

نكتةُ إضافة السّعَةِ إلى ضميرِ المُنْفِق:

الاعتبارُ بِكِفايَةِ الزَّوج لا الزَّوجة المُطَلَّقَة

في إضافةِ السَّعَةِ إلى ضمير المُنْفِق نكتة فقهيَّة، وهيَ جَعْلُ الاعتبارِ بالزَّوج في اليُسْر والعُسْر دونَها، ولأنَّ الاعتبارَ بِكفايَتِها لا سبيل إلى عِلْمِه للحاكِم ولا لغيره، فيُؤَدّي إلى الخصومة؛ لأنَّ الزَّوج يدَّعي أنَّها تَلْتَمِسُ فوقَ كِفايَتِها، وهي تَزْعُم أنَّ الذي تَطْلُبُ تطلبُهُ قَدْرَ كفايَتِها، فجعلناها مُقَدَّرة قطعًا للخُصومَةِ، والأصل في هذا عندَهُم قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾، وقوله: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: 236][3].

معنى الواوِ في ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ﴾:

المُعْسِر لا يُعْفى مِن الإنفاقِ

جاءت الواوُ في قوله تعالى: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ﴾ حرفَ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 330.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 162.
(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 18/ 170.

عَطْفٍ[1] يُفيد مُطْلَقَ الجَمْعِ؛ كي يَحْوِيَ طرَفَي الإنفاق: الموسِرَ والمُعْسِرَ، فيكون الحكمُ أوعَبَ وأشمَلَ.

دلالةُ البِناء للمفعولِ في الفعلِ ﴿قُدِرَ﴾:

تحديدُ العَطاء تهذيبٌ للنُّفوس

بُنِي الفعلُ للمفعولِ، أو لما لم يسمَّ فاعلهُ؛ للعِلْم بفاعِل المَنْع والعَطاء، وهو اللهُ ﷻ، وفي التَّعبيرِ تعليمٌ لحُسْنِ الأدَبِ معَ اللهِ تَعالى[2]، وقد بُنِيَ الفِعْلُ بعدَها للمعلوم ﴿ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ إشارةً إلى نسبةِ الخَيْر والبَسْطِ والإيتاء إلى اللهِ سُبحانَهُ، فهو الذي يقبِضُ، ويَبْسُط، وإليه يرجِعُ الأمْرُ كلُّه، وقد دلَّ الفعل ﴿قُدِرَ﴾ على أنَّ القدر لَه حكمة، ففي الفِعْلِ مَعْنى التَّقدير والضَّبط، وهو مقابلُ السَّعة، وقد يُلْمَحُ مِن الفِعْلِ معنى الخير؛ لأنَّ بعضَ المالِ يُفْسِدُ، فكان في توظيفِ الفعلِ الدّلالةُ على الإعطاءِ بحدودٍ؛ كَيْ لا يَفْسُدَ العبدُ، قال البقاعيُّ: "جعلهُ اللهُ - الذي لا يقدر على التَّضييق والتَّوسيع غيرُه - بقَدْر ضروريّاته فَقَط مِن غيرِ وُسْعٍ لشَيْءٍ غيرِها لأمْرٍ مِن الأمور التي يُظْهِرُ اللهُ بها عجزَ العِباد رحمةً لَهُم؛ ليُهَذِّب به نُفوسَهُم"[3].

نكتَةُ تعديةِ ﴿قُدِرَ﴾ بحرفِ الاستعلاءِ:

المالُ زينَةُ الحياة وعَصَبُها، ومِفْتاحُ حلِّ الأزمات

توظيفُ حَرْفِ الاستِعْلاءِ إشارةٌ إلى سيطرةِ المال وهَيْمَنَته على مُتَطَلَّبات الحياة، فالمال هُنا هو العصَبُ، وهو الذي يُسْكِن الأزمةَ، أو يُشْعِل فَتيلَها، فكانَ الاستعلاءُ دالًّا على السَّيطرةِ والتَّمكُّن والتَّمكين.

نكتَةُ إضافَةِ الرّزق إلى ضميرِه:

اختِصاصُ الرّزق بِصاحِبِه

أُضيفَت لفظةُ (رزق) إلى الضَّمير؛ إشارةً إلى أنَّ الرِّزق مختصٌّ بصاحبِه لا يتعدّاه، وفيه تَواؤُمٌ بين لفظة ﴿رِزْقُهُۥ﴾ ولفظة ﴿سَعَتِهِۦ﴾، ففي الكلمتين إضافةٌ إلى الضَّمير، في إشارةٍ إلى أنَّ الحكمَ لا يتَعَدّى الموسِرَ والمُعْسِر، وفي تقديمِ الجارِّ والمجرورِ إفادَةُ التَّخصيص.

(1) الدعاس، إعراب القرآن: 3/ 355.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 163.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 162 - 163.

بلاغَةُ الكِنايَةِ في قوله: ﴿قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ﴾:

معنى قوله: ﴿قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ﴾: جُعِل رِزْقُه مقدورًا، أي: محدودًا بقَدْرٍ مُعَيَّن، وذلك كناية عن التَّضييق، يقال: قَدَرَ عليه رزقَهُ؛ إذا قَتَرَه، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: 26]، أي: مَن كان في ضيقٍ مِنَ المالِ؛ فليُنْفِق بما يَسْمَحُ به رِزْقُه بالنَّظر إلى الوفاء بالإنفاقِ ومراتبِه في التَّقديم[1].

مَن ضاق رزقُه من المالِ؛ فلينفِقْ بما يَسْمَحُ به الحالُ

دلالةُ الفاءِ في قوله: ﴿فَلْيُنفِقْ﴾:

جاءت الفاءُ رابِطَةً للجُمْلَةِ، وهي لازمةٌ في الجواب؛ لأنَّ الجواب جملةٌ طلبيَّة مقترنَةٌ بلام الأمْرِ، وفي الأمرِ دلالةٌ على وجوب الإنفاقِ، وقَد أفادَت مَع الرَّبط مَعْنى المُبادرَة والمُسارعَة إلى الإنفاقِ مِن سَعَتِه، قال البقاعيُّ: "﴿فَلْيُنفِقْ﴾، أي: وجوبًا على المُرْضِع وغيرها مِن كلِّ ما أوجبهُ اللهُ عليه، أو نَدَبَهُ إليه... وفي هذا إرشادٌ إلى الاقتداءِ بِهِ ﷺ في عدَمِ التَّكلُّف واليُسْرِ في كلِّ أمْرٍ على حسَبِ الأوقاتِ"[2].

الأمرُ الواجِبُ بالإنْفاقِ على المرضِعِ على قَدْرِ السَّعة

معنى (مِنْ) ودلالتُها:

دلّت (مِنْ) على التَّبعيض، وفي التَّبعيضِ رحمَةٌ ورعايَةُ حالٍ، فالإنفاقُ بعضٌ لا كلٌّ، حتّى يدبِّر أحواله من بقيَّة ما أوتي، ففي الآية تبشيرٌ بأنَّه ﷺ لا يُخْلي أحدًا من شيءٍ يقومُ بِهِ ما دامَ حيًّا[3].

التَّبشير بالرَّحمة ورعايةُ حال المُنْفِق

معنى (ما) وموقِعُ الجملةِ بعدَها:

(ما) في قوله: ﴿مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ اسمٌ موصول يقع على كلِّ شيء، ويقَعُ على ما ليس بشَيْءٍ، وهو بمعنى: الذي، وقد دلَّ الاسم الموصول بصيغته على عموم الإيتاءِ، فالإنفاقُ يكون من أيِّ شيء أعطاهُ اللهُ تَعالى إياه، وفي إدغام (مِنْ) مع (ما) ضمٌّ للشَّفتين، وكأنّ الإدغام واشٍ بضرورة حياطة الصَّغير وضمّه إلى إشفاق والدِهِ وعَطْفِ

نِعَمُ اللهِ تَعالى وعطاياه متعدِّدة، ولا حرج في الإنفاقِ ممّا أنْعَم

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 331.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 163.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 163.

والِدَته، و(ما) اسم مُبْهَمٌ لا يتبيّن إلّا بصِلَته، فكانت في الصِّلة معنى البُشْرى بالإيتاءِ.

نكتةُ اصطفاء فعلِ الإيتاء:

الجزاءُ مِن جنس العمل

في اصطفاءِ الفعل ﴿ءَاتَىٰهُ﴾ مناسَبَةٌ بين (آتوهن) و﴿ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُۚ﴾، فإنَّه إذا أنفقَ؛ أنْفَقَ اللّهُ تَعالى عليه، وإذا بَخِلَ؛ قَتَر اللّه سُبحانَهُ رِزْقَه، وفي الإيتاءِ سهولَةٌ ويسرٌ وحسنُ إعطاءٍ.

نكتةُ فصلِ قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا﴾ عمّا قبله:

مِن وجوه الرَّحمة عدَمُ مؤاخذَةِ المَعدومِ

في الآية الكريمة استئنافٌ بيانيٌّ، فقال معلِّلًا أو مستأنفًا جوابًا لَمن يقول: فما يفعَلُ من لم يكن له موجود أصلًا[1]، فكان الجواب المشتمل على الرّحمة والعفوِ وعدم المؤاخذة: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَاۚ﴾.

دلالة التَّعبير بـ ﴿لَا يُكَلِّفُ﴾:

تهوينُ التَّكليف بلا جبْرٍ ولا تحميلٍ

لمّا كان اللّهُ تَعالى له التَّكليف بما لا يُطاق؛ أخبر بأنَّه رَحِمَ العبادَ بأنَّه لا يفعله[2]، بلا جبر وتحميلٍ، وفي التَّكليفِ إلزامُ ما فيه كُلْفَة ومَشَقَّة أو طَلَبُ ما فيه ذلكَ، وفي الفعل تهوينُ الخَطْبِ بما قَد يَنْزِلُ بالإنسان من حِمل ثقيل، فكان الفعلُ المُبَشِّر بخفَّة الحمْلِ وتقوية الظّهر ﴿لَا يُكَلِّفُ﴾.

نكتة إظهار الاسْمِ الأحسَنِ وتكرارِه:

التَّيسير في الأمورِ مِن وُجوهِ رحمةِ اللهِ تَعالى بِعِبادِهِ

في تَكرار النَّظم القرآنيّ للاسْم الأحسَنِ (اللّه) في هذه الآية من السّورة، دونَ الاقتصارِ على الضَّميرِ، إشارةٌ إلى تربية التَّعظيم والتَّوقير لصاحب الجلالِ والعظَمَةِ، معَ استقلالِ كلّ جملة بنَفْسِها، فالتَّكرارُ تعظيمٌ للشَّأن، وأيضًا فإنَّه أدْخَلُ في التَّعظيم من عود الضَّمير، وفيه أنَّ التَّكرار آتٍ في كلِّ مناطق التَّيسير والتَّهوين، وعدم

(1) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 163.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 163.

التَّكليف فوق الطّاقة، وإيتاء المال، وتحويل العُسْر إلى يُسْرٍ، ففي إعادة الذّكر إشارةٌ إلى أنَّ الله تَعالى يريد من عباده اليُسْرَ، ولا يريد منهم العُسْرَ، وفي التَّكرار أيضًا استحضارُ العظمة الدّائمة لتنفيذ المطلوبات، وعدم التّواني عنها، فإذا كان اللّهُ ﷻ قد كلأ العبادَ بكلِّ العطاءات؛ فحريٌّ بنا أن نُسارع، ونُبادر إلى الإيفاءِ بالتَّكليفات؛ "لأنَّ فيه مِن باب التَّزلُّف والتَّقرُّب له ﷻ بأنَّ له مِن صفات الحِلم والرَّأفة والرَّحمة ما يُرجى معه العَفْوُ عنهم"[1].

نكتةُ تنكيرِ ﴿نَفْسًا﴾:

بيانُ العمومِ وتنديَةُ التَّكليف بالشَّفقة على كلِّ نَفْسٍ

نُكِّرت لفظة ﴿نَفْسًا﴾؛ بيانًا للعُموم والشّمولِ، أي: أيّة نفسٍ، مؤمنةً كانَت أو كافرةً؛ وذلك لورودِ النَّكرةِ في سياقِ النَّفْيِ، وهو ممّا يُفيدُ العمومَ، وفي هذا بيانٌ لعظيم الرّحمة وسرمديّة العطاء، وتَنْديَة التَّكليف بالشَّفقة، فالتَّشريع لا يكون إلّا للعمل والتَّنفيذ، وهذا يعني أنَّ الله تَعالى في كلِّ الشَّرائع لم يكلِّف الإنسانَ فوقَ طاقَتِه، فهذا حكمٌ عامٌّ في الشّرائع كلِّها[2].

بلاغةُ القَصْرِ ونوعُه وغَرَضُه:

امتازت شريعةُ الإسلامِ بالتَّيسير وعدَمِ المَشَقَّة ونفي الحَرَج عَن العِباد

جاء القَصْرُ هنا قصرًا حقيقيًّا؛ تحقيقًا لتَخْصيصِ التَّكليف بالمُتيسَّر، فكأنه قال: لا يكلِّفها إلّا وُسْعَها من الإيتاء، ففيه تخصيصٌ بالتَّيسير وعدمِ المشقّة، وقد امتازَت شريعةُ الإسلام باليُسْرِ والرِّفق، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]، ولذلك كان مِن قواعِدِ الفِقْهِ الكُلِّيَّة أنّ "المشقّة تجلبُ التَّيسير"، وكانت المشقّة مظنّةَ الرُّخْصَةِ.

(1) مجموعة من المؤلفين، موسوعة الفروق اللغوية: 4/ 423.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/ 135.

دلالةُ الفعل ﴿ءَاتَىٰهَا﴾ في السّياق:

استمالةُ قلبِ المُعسِر

في الفعل ﴿ءَاتَىٰهَا﴾ تطييبٌ واستمالَةٌ لقَلْبِ المُعْسِر؛ لِمكان عبارة ﴿ءَاتَىٰهَا﴾ الخاصّة بالإعسارِ قبلُ وذِكْر العُسْر بعدُ[1]، ففي الإيتاءِ مِن التَّيسير والسّهولة ما فيهِ.

نكتةُ الفصلِ في: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ﴾:

إبرازُ أمرِ السّعة في الرِّزق بالتَّبشير به

في فصل قوله تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ﴾ عمّا قبله تكملةٌ للتَّذييل، فإنَّ قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ يناسب مضمون جملةِ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾، ففي مضمونِ الجُمْلَتَيْن الإشارةُ إلى السَّعَة، والتَّبشيرِ بها[2].

نكتةُ دُخولِ حرفِ الاستقبالِ:

اللهُ تعالى مُتكفِّلٌ بأرزاق عباده، ومقدِّرُها قبلَ إيجادِهم

سينُ الاستقبالِ في الفعل ﴿سَيَجْعَلُ﴾ مُستعمَلٌ في معنى التَّأكيد، كقوله: ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ﴾ [يوسف: 98]، وهذا المعنى ناشئٌ عَن جَعْلِ علامةِ الاستقبالِ كنايَةً عن تجدُّد ذلك الفعلِ في أزمنة المستقبل تحقيقًا لتَحْصيله[3]، وفي السّين دلالَةٌ عَلى أنَّ اللّه تَعالى قد تكفّل بأرزاقِ عِبادِهِ، وقدَّرها قبل إيجادِهم، فهو وعدٌ لا خُلْفَ فيه، وفي السّين إشارةٌ إلى عِتاب الأمِّ وجبْرٌ للأبِ[4].

فائدةُ الجُمْلَةِ الخَبَريَّة ﴿سَيَجْعَلُ﴾:

رجاءُ اليُسر بعد العُسْر تسليمٌ وثقةٌ باللهِ تعالى

قول اللّه تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ خبر مستعمَلٌ في بَعْثِ التَّرجّي وطَرْحِ اليأس عن المُعْسر من ذوي العيال، ومعناه: عسى أن يجعَلَ اللّهُ تَعالى بعد عُسْرِكُم يسرًا لكُم، فإنَّ اللّه سُبحانَهُ يجعَلُ بعدَ عُسْرٍ يسرًا، وهذا الخبر لا يقتضي إلّا أنَّ مِن تصرُّفات اللّهِ

(1) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 336.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 332.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 330.
(4) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 161.

تَعالى أن يجعل بعد عُسْرِ قومٍ يُسْرًا لهم، فمَن كان في عسرٍ؛ رجا أن يكون ممَّن يشمَلُه فضلُ اللّٰه سُبحانَهُ، فيُبَدِّل عُسْرَهُ باليُسر[1]، وفي المضارع دلالةٌ على الاستمرارِ التَّجدُّدي واستحضارِ صورةِ الجَعْلِ.

دلالةُ الظَّرْفِ ﴿بَعْدَ﴾:

مِن وُجوه التَّسليم وصدق الإيمان عدمُ تعجُّل اليُسْرِ

دلَّ الظَّرف ﴿بَعْدَ﴾ على ضرورة الانصياع؛ لتقديرِ اللّٰهِ تَعالى وحُكْمِه، والصَّبر على عطاءاتِه يُسْرًا وعُسْرًا، وإن طال أمَدُ العُسْرِ؛ لذا خلا التَّعبير مِن حرف الجرِّ (من) الدّالَّة على القُرْبِ؛ لبَيان أنَّ إطالة مُدَّة العُسْرِ مُنْبِئَةٌ باختِبارِ العَبدِ، ولم يأتِ الظَّرف (مع)؛ لأنَّ الحالَ هنا حالٌ عامَّة لا خاصَّة.

بلاغةُ تنكير لَفْظَتَي العُسْرِ واليُسْر:

مَهْما اشتدَّ العُسْرُ؛ فإنَّ رحمةَ الله تَعالى أعظَمُ

مِن بلاغة القرآنِ الكريمِ الإتيانُ بلَفْظَتي ﴿عُسْرٍ﴾ و﴿يُسْرًا﴾ نَكِرَتَيْن غيرَ مُعَرَّفين باللّام؛ لئلّا يُتَوهَّم من التَّعريف معنى الاستغراق، كما في قوله: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝﴾ [الشرح: 5][2]، ويُلمح في تنكير اللَّفْظَتَيْنِ أنَّ العُسْرَ مَهْما عظُمَ، واشتدَّ، فإنّ بَعْدَهُ يُسْرًا مِن اللّٰه تعالى كبيرًا عظيمًا.

بلاغة الطِّباق في الجَمْعِ بين العُسْر واليُسْر:

اللـه تعالى بحِكْمَتِه وقُدْرَتِه المُطْلَقَة أعلَمُ بِما ينفَعُ عبادَهُ

تنطلق بلاغة الطِّباق في الآية من التّضادِّ الحاصل بين حالَيْن، حالِ العُسْر وحالِ اليُسر، ففي الجمع بينَ النَّوعين إشارةٌ إلى تقلُّبات الحياة، ومرور المرءِ بِما يسرُّ مرّةً، وما يسوءُ مرّةً، وفي الجمع بينَهُما إيماءٌ إلى القدرة المطلقة للّٰهِ ﷻ الكامل في تصرّفه، الحكيم في فِعْله، وفيه رحمةٌ ورأفَةٌ مِن الخالِقِ سُبحانَهُ بأنَّه العالم بما ينفعُهم، ويُسْعِدُهم، وأيضًا فإنَّ فيه مِن البشارةِ وتفريجِ الكرُبات ما به يَسْعَدُ المَرْءُ.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 332.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 333.

بيانُ المتشابهِ اللَّفظي بين عبارتَيِ ﴿وُسْعَهَا﴾ و﴿مَآ ءَاتَىٰهَا﴾:

في البقرةِ تخفيف بعدَ دعاءٍ، وفي الطَّلاق رزقٌ بين قبْضٍ وبَسْطٍ

جاءَت آيةُ سورةِ البقَرَةِ، وهيَ قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286] مسبوقة بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾ [البقرة: 285]، أي: عندما بالغ المؤمنون في الدُّعاء خفّف اللّهُ تَعالى عنهم ما شدَّد به عليهم في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾﴾ [البقرة: 284]، أمّا آية الطَّلاق: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾، فبُدئت بقوله: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾، أي: لمّا كان رزقُ اللّهِ تَعالى بين البَسْطِ والقَبْضِ؛ ناسبَهُ قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾[1].

سرُّ التَّعبير بخاتمة الآية:

إذا قَضى اللهُ تَعالى عُسْرًا؛ قَضى معَهُ اليُسر حتّى يغلِبَه

قال اللّه تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾، وقال ﷻ: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٦﴾﴾ [الشرح: 5]، وقد خُصَّت كلُّ آيةٍ بِما فيها، من التَّعبير بالجملة الفعليَّة ولفظ ﴿بَعْدَ﴾ في آية الطَّلاق، والجملة الاسميَّة ولفظ ﴿مَعَ﴾ [الشرح: 5] في سورةِ الشَّرح.

ووجهُ ذلك: أنَّ آية الطَّلاق صُدِّرت بقول اللّه تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾، فلمّا أراد اللّهُ تعالى بشارة مَن قُدر عليه رِزْقُه باليُسْر بعدَ ذلك؛ ناسَبَهُ قوله: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ بلفظ البعديَّة، وجيءَ بالجملةِ الفعليَّة؛ لدلالتِها على التَّجدُّد والحدوثِ، وهو أنسَبُ لتغيُّر حالِ الرِّزق وانتقالِه.

أمّا آية سورة الشَّرح؛ فإنَّه قد تَقَدَّمها قولهُ تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ

(1) مجموعة مؤلفين، موسوعة الفروق اللغوية: 4/ 424.

لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: 1]، فلمّا كان السّياق مُتَعَلِّقًا بإنعام اللّهِ تَعالى على رسولِهِ ﷺ؛ ناسبَهُ ذِكْرُ ﴿مَعَ﴾ [الشرح: 5] والتَّعبير بالجملةِ الاسميَّة المُؤَكَّدة بأكثَرَ مِن مُؤَكِّد؛ زيادةً في تطمين النَّبيِّ ﷺ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشرح: 5][1].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الإيتاء والإعطاء:

نِعَمُ اللهِ تَعالى عظيمةٌ، وشُكرُها بالإنفاق منها في وجوهِ الخَيْرِ عن طيبِ نَفْسٍ

الإيتاءُ يكونُ عَن طيبِ نفسٍ، أمّا الإعطاء؛ فقد يكون عن طيبِ نفسٍ وعَن كُرْهٍ، وأيضًا فإنَّ في الإيتاء قوَّةً في إثباتِ المَفْعولِ ليسَت للإعطاء؛ لذا أُمِر المسلمون بإيتاء الزَّكاة لا إعطائها، ومن الفروقِ أيضًا: أنَّ الإيتاء لا يكون إلّا للشَّيء الكثير والعظيمِ الشَّأن، بخلاف الإعطاء؛ فإنَّه للشَّيء القليل أو الزَّهيد، إلّا إذا اقترن بما دلّ على الكثرةِ، فيكونُ التَّعبيرُ بالإيتاءِ أبلَغَ في هذا المقام[2]، ولمّا كانت نِعَمُ اللّه تعالى كثيرةً وعظيمةً، وكان الإنفاقُ في هذا الموضعِ وفي كلِّ موضعِ خيْرٍ ينبغي أن يكونَ عن طيبِ نفسٍ، أوثرَ لفظُ الإيتاء على الإعطاءِ.

التَّكليف والابتلاء والتَّحميل:

لا يكلِّفُ اللهُ تعالى النَّفس إلّا ما تُطيقُ؛ ثَقُلَ وشَقَّ ذلك أمْ لَم يَثْقُلْ

التَّكليف إلزامُ ما فيه مشقَّةٌ، وأصله في العربيَّة: اللُّزوم، ومِن ثَمَّ قيل: كَلِفَ بفلانة يَكْلَفُ بها كَلَفًا؛ إذا لَزِم حبَّها، ومنه قيل: الكَلَفُ في الوجهِ؛ لِلُزومِه إيّاه، والمُتَكَلّف للشَّيء المُلْزم به على مشقَّة، وهو الذي يلتزم ما لا يَلْزَمُه أيضًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ۝٨٦﴾ [ص: 86]، ومثلُهُ: المكلَّف، والابتلاءُ هو استخراجُ ما عندَ المُبْتَلى وتَعَرُّف حالِه في الطّاعة والمعصيةِ بتَحْميلِهِ المَشَقَّة، وليس هو مِن التَّكليف في شيءٍ، فإن سُمّي التَّكليف ابتلاءً في بعض المواضعِ؛ فقد

(1) سعد عبد العظيم محمد، استدراك ما فات من بلاغة الآيات المتشابهات، ص: 869.
(2) مجموعة من المؤلفين، موسوعة الفروق اللغوية: 7/ 40 - 41، بتصرف.

يجري على الشَّيء اسمُ ما يُقاربه في المعنى، ويُقال للنِّعمة: بلاءٌ؛ لأنه يُستَخْرَجُ بها الشُّكر، والبلى يستخرج قوَّة الشَّيء بإذهابه إلى حال البالي، فهذا كلُّه أصل واحدٌ[1]، أمّا التَّحميل؛ فلا يكون إلّا لِما يُستَثقَل، ولهذا قال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾ [البقرة: 286]، والإصرُ: الثِّقل، والتَّكليف قد يكون لِما لا ثِقَلَ له، نحو الاستغفارِ، تقول: كلَّفَهُ اللّه تَعالى الاستغفارَ، ولا تقول: حَمَّلَهُ ذلك[2]، ولِسَعَةِ دلالة لفظِ التَّكليف لشُمولِهِ الشّاقَّ، وما لا ثِقَلَ له؛ ناسَب سياق الآية اصْطِفاء لفظ (يكلّف)؛ للدّلالة على أنّ اللّه تعالى لا يكلّف نفسًا إلّا وُسْعَها، ثَقُلَ هذا التَّكليف أم لَم يَثْقُلْ.

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 216.

(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 216.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني والستون،
سورة المُنافِقُونَ من الآية 05 إلى سورة المُلك الآية 11
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثاني والستون، سورة المُنافِقُونَ من الآية 05 إلى سورة المُلك الآية 11
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 62 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-640-02-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 62 : المجلد الثاني والستون، سورة المُنافِقُونَ من الآية 05 إلى سورة المُلك الآية 11.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-640-02-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-5378070 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"